مـــــــــــركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

هل وصلت فكرة أردوغان القومية التركية إلى نهايتها؟

الكاتب: احمد كاظمي

المصدر: موقع ديپلماسي ايراني / نُشر بتاريخ: 21 نيسان 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

009647816776709

هل وصلت فكرة أردوغان القومية التركية إلى نهايتها؟

ترجمة و تحرير : مركز المنبر للدراسات و التنمية المستدامة

الكاتب: احمد كاظمي

المصدر: موقع ديپلماسي ايراني / نُشر بتاريخ: 21 نيسان 2025[1].

في بيان مشترك صدر عقب قمة الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى في سمرقند في الرابع من أبريل/نيسان 2025، أيدت الدول الثلاث في آسيا الوسطى صراحةً قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 541 (1983) ورقم 550 (1984). تدين هذه القرارات إعلان تركيا الأحادي الجانب في عام 1983 عن إنشاء "الجمهورية التركية لشمال قبرص" وتدعو أعضاء الأمم المتحدة إلى عدم الاعتراف بها.

تشكِّل هذه الخطوة انتكاسة كبيرة لتركيا، حيث أعلنت ثلاث جمهوريات في آسيا الوسطى، وهي كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان، دعمها لسيادة قبرص. ويضع هذا النهج نهاية فعلية لجهود أنقرة في استخدام "منظمة الدول التركية" (OTS)، كأداة للاعتراف بشمال قبرص أو القبارصة الأتراك المحتلين.

ينص البيان المشترك لحكومات آسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي على ما يلي: نؤكد التزامنا الراسخ بقراريّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 541 (1983) و550 (1984)، ونشدّد على أن المشاركة في أطر التعاون الإقليمي يجب أن تحترم القواعد الدولية احتراماً كاملاً، وهو أمر أساسي لتعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى".

اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 541 في 18 نوفمبر/شباط 1983. ودعا القرار جميع الدول إلى "احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها" وعدم الاعتراف بأي حكومة في الجزيرة غير حكومة جمهورية قبرص.

تم اعتماد القرار رقم 550 في 11 مايو/أيار 1984، وأدان الأنشطة الانفصالية غير القانونية في الجزء المحتل من قبرص من قبل تركيا، داعياً الدول الأعضاء الأخرى إلى عدم الاعتراف بالكيان غير الشرعي لشمال قبرص.

[1] پایان راه برای پانترکیسم اردوغان؟
http://irdiplomacy.ir/fa/news/2032386/%D9%BE%D8%A7%DB%8C%D8%A7%D9%86-%D8%B1%D8%A7%D9%87-%D8%A8%D8%B1%D8%A7%DB%8C-%D9%BE%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B1%DA%A9%DB%8C%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-

علاوةً على ذلك، وبعد أيام قليلة من هذا البيان المشترك، عيّنت دول كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان سفراء لها لدى جمهورية قبرص، مما يعني فعلياً الاعتراف بجمهورية قبرص.

ويمثل هذا التحول الاستراتيجي المفاجئ وغير المتوقع من جانب الدول الثلاث في آسيا الوسطى نهاية الجهود التي بذلتها تركيا لمدة عاميّن لجعل هذه الدول تعترف بـ"الجمهورية التركية لشمال قبرص" المُعلنة من جانب واحد.

وتُعتبر كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان إلى جانب أذربيجان، أعضاء في منظمة الدول التركية، بينما تتمتع المجر وتركمانستان وجمهورية شمال قبرص المعلنة من جانب واحد بصفة مراقب في المنظمة.

كان الأتراك والروس يتنافسون تاريخياً على الهيمنة في منطقة آسيا الوسطى. في القرن التاسع عشر، ومع توسع الإمبراطورية الروسية جنوباً، بدأت هذه البلدان تدريجياً تقع تحت نفوذ روسيا القيصرية.

بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، وانهيار الإمبراطورية العثمانية، والثورة البلشفية في روسيا عام 1917، انضمت هذه الدول إلى الاتحاد السوفييتي.

مع انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991، أعلنت هذه الجمهوريات استقلالها، لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخها السياسي والاجتماعي.

في عام 1991، أسست روسيا رابطة الدول المستقلة، وهي تجمع يضم 12 جمهورية سوفييتية سابقة، بما في ذلك دول آسيا الوسطى: كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان.

في القرن الحادي والعشرين، برزت الصين كلاعب جديد في منطقة آسيا الوسطى، حيث كانت مصالحها متعددة الأوجه. سعت بكين إلى استغلال الموارد الطبيعية الهائلة في المنطقة لتعزيز صناعاتها، بالإضافة إلى الاستفادة من الإمكانات الهيدروكربونية لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة.

في عام 2001، أنشأت الصين منظمة شنغهاي للتعاون بالتعاون مع روسيا وعدد من دول آسيا الوسطى، بما في ذلك كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان. تضم هذه المنظمة حالياً 10 أعضاء.

كما كانت بكين تهدف إلى استغلال الموقع الجغرافي الاستراتيجي للدول الواقعة عند مفترق الطرق بين آسيا وأوروبا لتحقيق مبادرة الحزام والطريق الطموحة. تُعد آسيا الوسطى منطقة رئيسية لنجاح هذه المبادرة الصينية، التي تبلغ قيمتها 1.75 تريليون دولار.

في هذا السياق، عملت تركيا وروسيا والصين على إنشاء منصات متعددة الأطراف لتعزيز نفوذها الدبلوماسي في المنطقة.

في عام 2009، أنشأت تركيا "منظمة الدول التركية" بهدف تعزيز التعاون بين الدول الناطقة بالتركية. تتكوّن المنظمة من خمس دول أعضاء هي: أذربيجان، كازاخستان، قيرغيزستان، تركيا، وأوزبكستان. كما تم منح صفة المراقب في المنظمة لكل من تركمانستان، والمجر، وجمهورية شمال قبرص التركية المُعلنة من جانب واحد.

يعتبر الاتحاد الأوروبي لاعباً جديداً نسبياً في الجغرافيا السياسية في آسيا الوسطى. في أعقاب الحرب بين روسيا وأوكرانيا وعودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، يكافح الاتحاد الأوروبي لتطوير سياسة خارجية مستقلة لمواجهة النفوذ المتزايد لروسيا والصين، والتكيّف مع الانسحاب الاستراتيجي للولايات المتحدة من أوروبا.

كانت قمة الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى التي عقدت في وقت سابق من شهر نيسان خطوة أولى مهمة في هذا الاتجاه. خلال القمة، تعهد الاتحاد الأوروبي بتخصيص 12 مليار يورو (13.6 مليار دولار أميركي) للاستثمار في البنية التحتية في آسيا الوسطى.

إن قرار كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان، بالتعهد بدعم سيادة قبرص يمثل انتصاراً دبلوماسياً كبيراً للاتحاد الأوروبي وهزيمة كبرى للسياسات القومية التركية ، ولتركيا بشكل عام.

تُعتبر هذه الخطوة التي اتخذتها الدول الثلاث بمثابة هزيمة شخصية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي استثمر قدراً كبيراً من الوقت والطاقة في منظمة التعاون الإسلامي. كان أردوغان يأمل في استغلال الروابط اللغوية والعرقية بين تركيا ودول آسيا الوسطى لتقديم تركيا ونفسه كالمتحدث الوحيد بإسم كل الدول الناطقة بالتركية في العالم.

كما سعت أنقرة إلى استخدام منظمة الدول التركية لتعزيز الاعتراف بجمهورية شمال قبرص التركية المُعلنة من جانب واحد. في إطار هذا الهدف، حصلت جمهورية شمال قبرص التركية على صفة مراقب في منظمة معاهدة الأمن الجماعي في عام 2022، وهو امتياز مخصص فقط للدول المستقلة وذات السيادة.

من الجدير بالذكر أنه عندما حصلت جمهورية شمال قبرص التركية على صفة مراقب في منظمة معاهدة الأمن الجماعي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، صرّح الأمين العام للمنظمة آنذاك، كوبانيتشبيك عمر علييف، بأن هذه الخطوة كانت "رسالة إلى العالم". ومع تعهد كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان بدعم سيادة قبرص، انتهت محاولة تركيا التي استمرت عامين لإستخدام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كأداة للاعتراف الدولي بجمهورية شمال قبرص التركية.

وصفت وسائل الإعلام التركية هذا الإجراء بأنه فشل كبير. وزعمت صحيفة "جمهورييت" التركية، تحت عنوان "باعوا جمهورية شمال قبرص التركية مقابل 12 مليار يورو"، أن اعتراف دول آسيا الوسطى بقبرص كان جزءاً من صفقة مقايضة مع الاتحاد الأوروبي، الذي وعد باستثمارات بقيمة 12 مليار يورو. واتهمت الصحيفة التركية دول آسيا الوسطى بخيانة تركيا والمجتمع القبرصي التركي.

حتى أن صحيفة "بيرغون"، وهي وسيلة إعلامية تركية أخرى، وصفت هذا التطور بأنه "كارثتان في يومين"، وربطته بهزيمة عسكرية متزامنة في سوريا، حيث لم ترد أنقرة على هجوم إسرائيلي على قاعدة سورية تحتلها تركيا.

في الوقت الحالي، تُعد تركيا وأذربيجان العضويّن الوحيديّن في منظمة الدول التركية اللتيّن تدعمان بشكل كامل جمهورية شمال قبرص التركية المُعلنة من جانب واحد. ولكن الأدميرال المتقاعد جيم جوردينيز، مهندس مبدأ "الوطن الأزرق" التركي، حذر على تويتر من أنه إذا لم تتخذ أنقرة إجراءات فورية، فقد تحذو أذربيجان حذوها، مما يشير إلى "فشل كامل للدبلوماسية التركية" في المنطقة.

***